الورشة الإقليمية الخاصة بأنظمة المعلومات لعدالة الأحداث*

ياسر السيد**

عقدت ورشة العمل الإقليمية الخاصة بأنظمة المعلومات لعدالة الأحداث فى فندق لاندمارك بالعاصمة الأردنية عمان ، فى الفترة من ١١ إلى ١٤ من مايو ٢٠٠٩ تحت رعاية وزير العدل الأردنى .

شارك فى فاعليات الورشة ٦٠ مشاركاً موزعين على ثمانية وفود ، مثلت ثمانى دول عربية : مصر ، والأردن ، ولبنان ، والسودان ، وفلسطين المحتلة، وليبيا ، واليمن ، والعراق .

بدأت الجلسة الافتتاحية يوم الإثنين ٢٠٠٩/٥/١١ بالكلمة التى ألقاها وزير العدل الأردنى ، والذى أكد فيها أهمية بناء نظم المعلومات الخاصة بعدالة الأحداث ، ثم عرض المجهودات المبذولة من المعنيين والمسئولين بالمملكة فى هذا الصدد .

* عقدت الورشة بعمان ، الأردن فى الفترة من ١١ إلى ١٤ مايو ٢٠٠٩ . تكون الوفد المصرى من أعضاء رفيعى المستوى من وزارة العدل ، ووزارة الداخلية ، ووزارة التضامن الاجتماعى ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومكتب منظمة اليونيسيف ، ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة .

** خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثالث والخمسون ، العدد الأول ، مارس ٢٠١٠ .

وتحدث ستيفن مالبى Steven Malby ممثل المقر الرئيسى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فى ڤيينا UNODC الذى رحب بالمشاركين ، موضحاً أهمية الورشة والغرض منها ، وخاصة فى التنسيق الإقليمى لعدالة الأحداث . كما أشارت السيدة ماريلينا فيفيانى نائب المدير الإقليمى لليونيسيف إلى أهمية مثل تلك اللقاءات فى التفاعل البنّاء بين المشتغلين بعدالة الأحداث ؛ لإثراء وتنمية وتطوير نظم المعلومات الخاصة بعدالة الأحداث ، ومحاولة بناء منظومة من المؤشرات الأساسية المرتبطة بعدالة الأحداث .

وتوزعت فاعليات وأعمال وجلسات الورشة على الأيام الأربعة وفقاً لما يلى :

اليوم الأول (بعد الجلسة الافتتاحية)

الجلسة الأولى

تحدث خلالها ستيفن مالبى Steven Malby ممثل المقر الرئيسى لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فى ڤيينا UNODC، وتضمنت الجلسة عرضاً مفصلاً لأهداف الورشة وبعض المفاهيم المرتبطة بالموضوع. وتحدثت بعد ذلك الأستاذة منى شمص عن كيفية بناء نظم المعلومات والتنسيق بين المؤسسات المعنية لتضافر الجهود نحو تحديد ووضع منظومة من المؤشرات عددها خمسة عشر (١٥) مؤشر ، سواء كانت كمية أو نوعية ، لتعكس بشكل دقيق وواضح ما يمكن أن يتحقق فى شأن عدالة الأحداث . وقد أثارت تلك الجلسة العديد من المناقش حول التعريفات والمصطلحات التى تم بناء المؤشرات عليها .

الجلسة الثانية

عرضت تجربتان فى مجال عدالة الأحداث، كانت الأولى تجربة وزارة العدل الأردنية حول حوسبة إجراءات أعمال المحاكم "قاعدة البيانات الخاصة بقضايا الأحداث"، أما التجربة الثانية فتمثلت فى عرض مفصل وشرح واف للخبرة اللبنانية حول أنظمة المعلومات الخاصة بعدالة الأحداث .

الجلسة الثالثة

عرض خلالها نموذج حول كيفية إعداد خريطة لنظام عدالة الأحداث، التى تشير إلى الجهات والمراحل كمصدر للبيانات التى يعتمد عليها بناء المؤشرات، مع عرض مجموعة من المبادئ الرئيسية التى يجب تضمينها فى النموذج المقترح. ومن ثم قسم المشاركون إلى مجموعات عمل (كل وفد يمثل مجموعة) بهدف أن يقدم كل وفد من الوفود الثمانية مقترحاً وطنياً لخريطة نظام عدالة الأحداث الذى يمثل الدولة التى ينتمى إليها أعضاء ذلك الوفد .

اليوم الثانى

الجلسة الأولى

تناولت الجلسة الأولى عرضاً تفصيلاً للخرائط الوطنية المتعلقة بنظم عدالة الأحداث (الأطفال المنحرفين ، والأطفال المعرضين للخطر) من خمس مجموعات عمل (وفود) : مصر ، العراق ، واليمن ، وليبيا ، والسودان ، وجاء عرض الوفد المصرى للخرائط الوطنية المتعلقة بنظم عدالة الأحداث وافياً وشاملاً، متضمناً جميع المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث ، وتم التركيز على المؤسسات التى تمثل مصدراً للمعلومات .

وقد أشار العرض إلى الجهات المعنية بعدالة الأحداث كما هو موضح فيما يلى :

١ - وزارة الداخلية

الإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث (أقسام وإدارات رعاية الأحداث لجميع محافظات جمهورية مصر العربية) .

٢ - النيابة العامة (نيابة الطفل)

٣ - القضاء (محكمة الطفل) (المحاكم الاستئنافية ومحكمة النقض)

٤ - وزارة العدل

الإدارة العامة للحماية القضائية للطفل .

٥ - وزارة التضامن الاجتماعى

الإدارة المركزية للرعاية الإجتماعية (الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى : خبراء المحاكم ، مكاتب المراقبة الاجتماعية ، مؤسسات الرعاية ، دور الملاحظة، المؤسسة العقابية) .

٦ - وزارة الأسرة والسكان

المجلس القومى للطفولة والأمومة : (فى حالة الأطفال المعرضين للخطر) خط نجدة الطفل الخط الساخن .

٧ - وزارة التنمية المحلية

اللجان العامة والفرعية لحماية الطفل المعرض للخطر .

الجلسة الثانية

وتضمنت عرضاً لمؤشرات عدالة الأحداث ، والمعلومات الواجب توافرها لقياس تلك المؤشرات ، ومنها :

- معلومات عن الأطفال المخالفين للقانون .
- معلومات عن تحويل القضية قبل إصدار الحكم على الطفل .
- معلومات عن الحكم بالسجن .
- معلومات عن طبيعة الأطفال المحتجزين .
- معلومات عن ظروف احتجاز الأطفال .
- معلومات عن الرعاية اللاحقة للاحتجاز .

وقد تم الإشارة فى نهاية الجلسة إلى ضرورة العمل على بناء قاعدة بيانات شاملة تتضمن ثلاثة مستويات :

١ – المستوى المحلى (مرحلة جمع البيانات) .

٢ – مستوى القطاعات المختلفة (مرحلة مقارنة المعلومات) .

٣ – المستوى المركزى (مرحلة حساب المؤشرات) .

وتضمن البرنامج فى ذات اليوم زيارة ميدانية إلى محكمة بداية عمان، وكذلك إدارة حماية الأسرة .

اليـوم الثالـث

الجلسة الاولى

عرضت خلال الجلسة تقارير الزيارات لكل من محكمة بداية عمان ، وإدارة حماية الأسرة ، ودار نقاش بين الوفود المشاركة حول مدى الاستفادة من النماذج والتقنيات الحديثة المتوافرة ، سواء فى المحكمة ، أو إدارة الأسرة .

الجلسة الثانية

تضمنت تقسيم الوفود المشاركة إلى مجموعات عمل لتحديد المعلومات المتاحة اللازمة لقياس المؤشرات من خلال المعلومات المتوافرة من الأعمال التحضيرية ، ومن المقدمة التى طرحت فى الورشة ، وخريطة النظام والوصول إلى تحديد ما هو موجود حالياً كبيانات ، وماهو بحاجة إلى تعديل وإضافة للوصول إلى قياس المؤشرات .

وطرحت مجموعة من الهاديات التى يمكن الرجوع إليها فى تحديد المعلومات اللازمة لتحديد المؤشرات ، منطلقين من فرضية أساسية ، وهى "إن الوصول إلى المعلومات لتغيير السياسات يبدأ من مستوى المعلومات المتوافرة على مستوى مختلف مراكز الشرطة ، والنيابات ، والمحاكم ، ومراكز الأحداث .... وغيرها" . ومن تلك الهاديات ما يلى :

- استعمال الخريطة الخاصة بكل بلد ، وتحديد كافة الجهات التى تقوم بتسجيل المعلومات فى مختلف المراحل .
- تحديد المعلومات المتوافرة من النظام الحالى لدى كل الجهات .
- مقارنة البيانات بما تم عرضه فى الجلسة الأخيرة حول ما يجب جمعه من بيانات للوصول إلى المؤشرات .
- تحديد الأمور التى يجب تعديلها أو إضافتها .

الجلسة الثالثة

عرض عدد من الوفود المشاركة التصور العام للمعلومات المتاحة اللازمة لقياس المؤشرات ، ومنها وفود : لبنان ، وفلسطين ، والأردن ، والسودان ، ومناقشة ما جاء فى تلك العروض .

الجلسة الرابعة

جلسة تدريبية على الحاسب الآلى للتدريب على إدخال البيانات من خلال نموذج تجريبى مقترح من اللجنة المنظمة لورشة العمل ، ودارت مناقشات حول مضمون النوذج المقدم ، وتصحيح الأخطاء الواردة فيه .

اليوم الرابع

الجلسة الأولى

طرح ستيفن مالبى تصوراً حول نموذج استحداث نظم المعلومات المتعلقة بقضاء الأحداث ، بداية من النظم التشغيلية ، وانتهاء بالنظم الإحصائية ، وتشمل تلك النظم سجلات القضايا المفردة لدى كل من : "وزارة الداخلية الإدارة العامة لمباحث الأحداث ، المحاكم والنيابات ، وزارة التضامن الاجتماعى ، مؤسسات الرعاية الاجتماعية" .

وقد أشار إلى أهمية التنسيق وربط المعلومات الواردة من كافة الجهات المعنية السالفة الذكر بجهة مركزية تكون مهمتها حساب المؤشرات ووضع السياسات ، وتقديم التقارير الدولية الخاصة بعدالة الطفل .

الجلسة الثانية والثالثة

تضمنت تقسيم الوفود المشاركة إلى مجموعات عمل لإعداد توصيات خاصة بكل دولة ، وتحديد التحرك المطلوب فى المرحلة اللاحقة ، وخلال الجلسة الثالثة عرضت وفود الدول المشاركة لتلك التوصيات .

الجلسة الختامية

عرض خلالها نتائج ورشة العمل التى تم استخلاصها من مناقشات الأيام الأربعة للورشة ، ومنها :

- تبادل التجارب والخبرات مع الدول المشاركة .
- تبادل المعلومات حول أنظمة عدالة الأحداث المختلفة .
- الاستفادة من خبرات الـ UNICEF و الـ UNODC .
- التعرف على كيفية بناء نظام معلومات خاص بعدالة الأحداث .
- التعرف على المؤشرات الخاصة بعدالة الأحداث .
- التعرف على المؤشرات التى تتناول سياسات الوقاية .
- تحديد الثغرات فى أنظمة المعلومات على الصعيد الوطنى (تقييم نظام المعلومات الوطنى الخاص بعدالة الأحداث) .
- تطوير إجراءات مشتركة للتنسيق بين المؤسسات المعنية بنظام معلومات عدالة الأحداث .
- تطوير الوسائل الخاصة بإدخال بيانات الأحداث .

- إعداد خطط عمل على المستوى الوطنى تتناول الظاهرة بخصوصية كل دولة .
- إقامة لجان محلية لتنسيق عملية إنشاء وتطوير نظام معلومات خاص بعدالة الأحداث .
- اكتساب المعلومات حول استعمال المؤشرات لدعم التعديل فى السياسات والبرامج والإجراءات على الصعيد الوطنى ، خاصة فى مواضيع الوقاية والبدائل .
- تطوير نظام معلومات مشترك خاص بعدالة الأحداث فى الدول العربية .